



## ملاحظة / إجابات الأسئلة في نهاية الملف

### الوحدة الخامسة : الدرس الاول/ السلطات الدستورية في الاردن

- 1- جاء في المادة (28) من الدستور الأردني أن عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي في أسرة الملك:  
أ- الحسين بن طلال      ب- عبدالله الثاني      ج- عبد الله الأول      د- الشريف الحسين بن علي
- 2- الدعوة إلى إجراء الانتخابات التباعية ودعوة مجلس الأمة لاجتماع وافتتاحه وتأجيله وحله تعد من صلاحيات :  
أ- الملك      ب- مجلس النواب      ج- مجلس الوزراء      د- مجلس القضاة
- 3- إبرام المعاهدات والاتفاقيات وإعلان الحرب والسلم تعد من صلاحيات :  
أ- الملك      ب- مجلس النواب      ج- مجلس الوزراء      د- مجلس الأمة
- 4- اختيارولي العهد وتعيين نائب الملك تعد من صلاحيات :  
أ- الملك      ب- مجلس النواب      ج- مجلس الوزراء      د- مجلس الأمة
- 5- تعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء تعد من صلاحيات :  
أ- الملك      ب- مجلس النواب      ج- مجلس الأعيان      د- مجلس الأمة
- 6- تعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضائه تعد من صلاحيات :  
أ- الملك      ب- مجلس النواب      ج- مجلس الوزراء      د- مجلس الأمة
- 7- إصدار لقب الشرف ومنح الأوسمة والرتب العسكرية تعد من صلاحيات :  
أ- الملك      ب- مجلس النواب      ج- مجلس الوزراء      د- مجلس الأمة
- 8- المصادقة على القوانين بعد إقرارها من مجلس الأمة تعد من صلاحيات :  
أ- الملك      ب- مجلس النواب      ج- مجلس الوزراء      د- مجلس القضاة
- 9- تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات، ومدير الدرك وإنهاء خدماتهم تعد من صلاحيات :  
أ- الملك      ب- مجلس النواب      ج- مجلس الوزراء      د- مجلس الأمة
- 10- واحدة من الآتية ليست من صلاحيات الملك :  
أ- تعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضائه      ب- إصدار لقب الشرف ومنح الأوسمة والرتب العسكرية  
ج- تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات      د- المصادقة على القوانين بعد إقرارها من مجلس الوزراء
- 11- المجلس الذي يعد صاحب الولاية العامة على كافة شؤون الدولة.  
أ- النواب      ب- الأعيان      ج- القضاة      د- الوزراء

- 12- المدة الزمنية التي يتقدم بها مجلس الوزراء ببيانه الوزاري إلى مجلس النواب للحصول على الثقة هي :**
- أ- شهر
  - ب- شهرين
  - ج- ثلاثة شهور
  - د- أربعة شهور
- 13- يتقدم مجلس الوزراء ببيانه الوزاري للحصول على الثقة إلى :**
- أ- مجلس النواب
  - ب- مجلس الأعيان
  - ج- المجلس القضائي
  - د- الملك
- 14- من أبرز مهام مجلس الوزراء:**
- أ- إعداد الموازنة العامة للدولة.
  - ب- تشريع القوانين المنظمة لحياة الشعب.
  - ج- ضمان الحقوق والحريات
  - د- حماية المجتمع من الجريمة والانحراف
- 15- من أبرز مهام مجلس الوزراء:**
- أ- إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية جميعها
  - ب- تشريع القوانين المنظمة لحياة الشعب.
  - ج- ضمان الحقوق والحريات
  - د- حماية المجتمع من الجريمة والانحراف
- 16- من أبرز مهام مجلس مجلس الوزراء:**
- أ- اقتراح مشاريع القوانين
  - ب- تشريع القوانين المنظمة لحياة الشعب.
  - ج- ضمان الحقوق والحريات
  - د- حماية المجتمع من الجريمة والانحراف
- 17- من أبرز مهام مجلس مجلس الوزراء:**
- أ- تنفيذ السياسة العامة للدولة
  - ب- تشريع القوانين المنظمة لحياة الشعب.
  - ج- ضمان الحقوق والحريات
  - د- حماية المجتمع من الجريمة والانحراف
- 18- واحدة من الآتية ليست من مهام مجلس الوزراء:**
- أ- اقتراح مشاريع القوانين
  - ب- تنفيذ السياسة العامة للدولة
  - ج- إداراة شؤون الدولة الداخلية والخارجية جميعها
  - د- إقرار الموازنة العامة للدولة
- 19- المجلس الذي من مهامه إعداد الموازنة العامة للدولة هو :**
- أ- مجلس النواب
  - ب- مجلس الأعيان
  - ج- المجلس القضائي
  - د- مجلس الوزراء
- 20- المجلس الذي من مهامه اقتراح مشاريع القوانين هو :**
- أ- مجلس النواب
  - ب- مجلس الأعيان
  - ج- المجلس القضائي
  - د- مجلس الوزراء
- 21- المجلس الذي من مهامه تنفيذ السياسة العامة للدولة على الصعيد الداخلي والخارجي هو :**
- أ- مجلس النواب
  - ب- مجلس الأعيان
  - ج- المجلس القضائي
  - د- مجلس الوزراء
- 22- المجلس الذي من مهامه إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية جميعها هو :**
- أ- مجلس النواب
  - ب- مجلس الأعيان
  - ج- المجلس القضائي
  - د- مجلس الوزراء
- 23- وفقاً لأحكام الدستور فإن مجلس الوزراء مسؤول أمام :**
- أ- المحكمة الدستورية
  - ب- المجلس القضائي
  - ج- مجلس النواب
  - د- ديوان المحاسبة

- 24- تosal الحكومة عن خطة العمل التي تعهد بتنفيذها في مدة ولايتها بناء على كتاب التكليف السامي الذي وجهه إليها جلالة الملك أمام :
- أ- المحكمة الدستورية      ب- المجلس القضائي      ج- مجلس النواب  
د- ديوان المحاسبة
- 25- يؤدي أعضاء مجلس الوزراء اليمني الدستوري أمام :
- أ- جلالة الملك      ب- مجلس النواب      ج- مجلس الأعيان  
د- المجلس القضائي
- 26- السلطة التي تناط بالملك ومجلس الوزارة :
- أ- التنفيذية      ب- التشريعية  
ج- القضائية      د- السياسية
- 27- واحدة من الآتية ليست من الأسباب الموجبة لتعديل الحكومات في الأردن:
- أ- فقدت انسجامها وقدرتها على بذل مزيد من العطاء.      ب- ارتكبت مجموعة من الأخطاء أفقدتها ثقة الملك وثقة الشعب.  
ج- جهودها وتوجهاتها لا يستجيبان لظرف جديد متغير      د- وفاة أحد الوزراء
- 28- السلطة التي تناط بالملك ومجلس الأمة :
- أ- التنفيذية      ب- التشريعية  
ج- القضائية      د- السياسية
- 29- تناط السلطة التشريعية في الأردن بـ :
- أ- الملك ومجلس الوزراء      ب- الملك والمجلس الق      ج- الملك ومجلس الامة  
د- الملك والمحكمة الدستورية
- 30- مجلس يتتألف من أعضاء منتخبين بالاقتراع السري من الشعب بمقتضى قانون انتخاب المعمول به هو مجلس.
- أ- النواب      ب- الأعيان      ج- القضائي      د- الوزراء
- 31- مجلس يتتألف من أعضاء يعينهم الملك بارادة ملكية، ولا يتجاوز عددهم بما فيهم الرئيس عن نصف عدد أعضاء مجلس النواب هو مجلس .
- أ- النواب      ب- الأعيان      ج- القضائي      د- الوزراء
- 32- من اختصاصات السلطة التشريعية :
- أ- مساعدة الحكومة حول الأمور العامة واستجوابها ومراقبة أدائها.      ب- تعيين مجلس الوزراء والوزراء  
ج- إعداد الموازنة العامة للدولة
- 33- السلطة التي تختص بقرار الموازنة العامة للدولة هي:
- أ- التشريعية      ب- التنفيذية  
ج- القضائية      د- السياسية
- 34- السلطة التي تختص بمساعدة الحكومة حول الأمور العامة واستجوابها ومراقبة أدائها هي :
- أ- التشريعية      ب- التنفيذية      ج- القضائية  
د- السياسية
- 35- السلطة التي تختص بمنح الثقة للحكومة هي:
- أ- التشريعية      ب- التنفيذية  
ج- القضائية      د- السياسية
- 36- واحدة من الآتية ليست من اختصاصات السلطة التشريعية:
- أ- مساعدة الحكومة حول الأمور العامة واستجوابها  
ب- منح الثقة للحكومة  
ج- إعداد الموازنة العامة للدولة  
د- تشريع القوانين المنظمة لحياة الشعب

- 37- القضاة في الأردن يعينون ويعزلون في المحاكم النظامية بقرار يصدر من المجلس.  
أ- النواب      ب- الأعيان      ج- القضائية      د- الوزراء

38- السلطة التي تختص بحماية المجتمع من الجريمة والانحراف ، واحادث التغيير الإيجابي هي:  
أ- التشريعية      ب- التنفيذية      ج- القضائية      د- السياسية

39- السلطة التي تختص بتحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع هي:  
أ- التشريعية      ب- التنفيذية      ج- القضائية      د- السياسية

40- واحدة من الآتية ليست من اختصاصات السلطة القضائية :  
أ- الفصل بين المختصين      ب- ضمان الحقوق والحريات  
ج- حماية المجتمع من الجريمة والانحراف      د- اقتراح مشاريع القوانين

41- المجلس الذي يجسد مع مجلس الأمة والوزراء مبدأ الفصل بين السلطات هو .  
أ- النواب      ب- الأعيان      ج- القضائي      د- المحافظة

42- من المحاكم الدينية في الأردن :  
أ- المحاكم الناظمية      ب- المحاكم الخاصة      ج- المحكمة الدستورية      د- محاكم الطوائف

43- السلطة التي تعد الركيزة الأساسية للحكم في الدولة الأردنية :  
أ- التشريعية      ب- التنفيذية      ج- القضائية      د- الحكومة

44- السلطة التي تعد سلطة مستقلة عن باقية السلطات الأخرى :  
أ- التشريعية      ب- التنفيذية      ج- القضائية      د- الحكومة

45- السلطة التي تختص بضمان الحقوق والحريات التي تقوم على أساس سيادة القانون هي:  
أ- التشريعية      ب- التنفيذية      ج- القضائية      د- الحكومة

46- تكون السلطة التنفيذية في الأردن من مؤسسة العرش بالإضافة إلى :  
أ- مجلس النواب      ب- مجلس الأعيان      ج- المجلس القضائي      د- مجلس الوزراء

47- كل مما يأتي من أسس تشكيل مجلس الوزراء ماعدا :  
أ- يختار الملك رئيس الوزراء ويكلفه رسمياً بتشكيل الوزارة.  
ب - يختار رئيس الوزراء الوزراء، ويعرض أسماءهم على الملك  
ج- يؤدي أعضاء مجلس الوزراء اليمين الدستورية أمام جلالته الملك.  
د- يتقدم مجلس الوزراء ببيانه الوزاري إلى الملك خلال شهر من تشكيله للحصول على الثقة.

48- كل مما يأتي من مهام مجلس الوزراء ما عدا :  
أ- إعداد الموازنة العامة للدولة.      ب- اقتراح مشاريع القوانين ورفعها إلى الملك  
ج- إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية جميعها.      د- تنفيذ السياسة العامة للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي

49- سلطة ذاتي أهميتها من تطبيق القانون الذي ينظم سلوك الأفراد وعلاقتهم بالدولة وببعضهم بعضًا هي :  
أ- التشريعية      ب- التنفيذية      ج- القضائية      د- الحكومة

- 50- مجلس يمثل قمة هرم السلطة القضائية في الأردن:  
أ- النواب      ب- الأعيان      ج- القضائي      د- المحافظة
- 51- كل مما يلي من مظاهر استقلالية المحاكم في الأردن ما عدا:  
أ- مستقلة ومصونة من تدخل أي جهة      ب- مساعلة الحكومة حول الأمور العامة واستجوابها  
ج- يحق للأفراد والهيئات والمؤسسات المختلفة الاحتكام إلى القضاء      د- جلساتها مفتوحة أمام الناس
- 52- كل مما يلي من انواع المحاكم المنتشرة في الأردن ما عدا:  
أ- الدينية      ب- المحاكم الناظمية      ج- المحاكم الخاصة      د- محاكم الاحوال الشخصية
- 53- كل مما يأتي من أبرز من مهام مجلس الوزراء ما عدا:  
أ- إعداد الموازنة العامة للدولة      ب- تنفيذ السياسة العامة للدولة  
ج- إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية جميعها      د- إقرار الموازنة العامة للدولة
- 54- قمة هرم السلطة القضائية في الأردن:  
أ- محكمة أمن الدولة      ب- المحكمة الدستورية      ج- قاضي القضاة      د- المجلس القضائي
- 55- مجلس يتالف أعضائه حسب الحاجة ومتضيبيات المصلحة العامة هو مجلس:  
أ- النواب      ب- الأعيان      ج- القضائي      د- الوزراء
- 56- مجلس يتالف من أعضاء يعينهم الملك بارادة ملوكية، ولا يتجاوز عددهم بما فيهم الرئيس عن نصف عدد أعضاء مجلس النواب، هو مجلس:  
أ- النواب      ب- الأعيان      ج- القضائي      د- الوزراء
- 57- مجلس يتالف من أعضاء منتخبين بالاقتراع السري من الشعب بمقتضى قانون انتخاب المعمول به هو مجلس:  
أ- النواب      ب- الأعيان      ج- القضائي      د- الوزراء

## **الوحدة الخامسة : الدرس الثاني/ الحياة النيابية في الأردن**

- 1- بلغ عدد المجالس التشريعية التي تشكلت في المدة ما بين عام 1929م حتى الاستقلال عام 1946م :  
أ- (4) مجالس      ب- (5) مجالس      ج- (3) مجالس      د- (7) مجالس
- 2- واحدة من الآتية ليست من ميزات المجالس التشريعية التي تشكلت في عهد الامارة :  
أ- النشاط السياسي      ب- مراقبة أداء الحكومات ومساءلتها  
ج- التفاعل مع القضايا الوطنية والقومية      د- إعداد الموازنة العامة للدولة
- 3- من المستجدات القانونية، والسياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية التي شهدتها الحياة النيابية بعد الاستقلال:  
أ- نكبة فلسطين عام 1948م.      ب- مشاركة كافة الفعاليات السياسية على اختلاف اتجاهاتها.  
ج - ظهور أكبر كتلة انتلافية حزبية      د- تشكيل المجلس الوطني الاستشاري الأردني
- 4- من المستجدات القانونية، والسياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية التي شهدتها الحياة النيابية بعد الاستقلال:  
أ- وحدة الضفتين عام 1950م      ب- مشاركة كافة الفعاليات السياسية على اختلاف اتجاهاتها.  
ج - ظهور أكبر كتلة انتلافية حزبية      د- تشكيل المجلس الوطني الاستشاري الأردني
- 5- العام الذي تم فيه إنجاز وحدة الضفتين بين الأردن وفلسطين هو :  
أ- 1951      ب- 1950      ج- 1955  
د- 1948
- 6- العام الذي حدث فيه نكبة فلسطين هو :  
أ- 1951      ب- 1950      ج- 1955  
د- 1948
- 7- بدأ الأردن يقطف ثمار التطور الدستوري والنيابي عندما أجريت انتخابات عام :  
أ- 1956      ب- 2013      ج- 1984  
د- 1989
- 8- العام الذي تم فيه انتخاب المجلس النيابي الخامس هو :  
أ- 1956      ب- 1950      ج- 1955  
د- 1948
- 9- المجلس النيابي الذي شهد ظهور أكبر كتلة انتلافية حزبية هو :  
أ- السابع      ب- التاسع      ج- الخامس  
د- الحادي عشر
- 10- العام الذي تم فيه تشكيل أول حكومة حزبية انتلافية باسم الحكومة الوطنية هو :  
أ- 1956      ب- 1950      ج- 1955  
د- 1948
- 11- تم تشكيل أول حكومة حزبية انتلافية باسم الحكومة الوطنية كانت برئاسة :  
أ- سليمان النابلسي      ب- رشيد طلبي      ج- ابراهيم هاشم  
د- حسين الطراونة
- 12- تم تشكيل أول حكومة حزبية انتلافية في الأردن عام 1956م، وقد غرفت باسم الحكومة:  
أ- القومية      ب- المحلية      ج- الوطنية      د- العربية
- 13- المجلس النيابي الذي حصل فيه مرشحوا الأحزاب السياسية على (26) مقعد من أصل (40) مقعد هو :  
أ- السادس      ب- التاسع      ج- الخامس      د- الحادي عشر

- 14- من أبرز التحديات التي أثرت على الحياة النيابية في التجربة الديمقراطية الأردنية بين عامي 1946-1967م:  
 بـ- مخالفة بعض الأحزاب للشروط التي أقرها الدستور.  
 جـ- الانفلاحة الفلسطينية  
 دـ- توتر الأوضاع السياسية والاقتصادية إقليمياً ودولياً

15- تم تعطيل وظيفة السلطة التشريعية " الحياة النيابية" في الأردن بعد حرب عام :  
 بـ 1948 جـ 1973 دـ 1967

16- تم تعطيل وظيفة السلطة التشريعية " الحياة النيابية" في الأردن بعد حرب :  
 دـ الكرامة جـ حزيران بـ رمضان آـ النكبة

17- العام الذي فيه جرى انتخاب آخر مجلس نواب يجمع بين الصفتين الشرقية والغربية هو :  
 دـ 1984 جـ 1973 بـ 1978 آـ 1967

18- آخر مجلس نوابي جرى انتخابه أثناء وحدة الصفتين الشرقية والغربية هو :  
 دـ الحادي عشر جـ العاشر بـ التاسع آـ الثامن

19- العام الذي طرح فيه مشروع الاتحاد الوطني الأردني هو :  
 دـ 1984 جـ 1972 بـ 1978 آـ 1967

20- العام الذي تم فيه تشكيل المجلس الوطني الاستشاري الأردني هو :  
 دـ 1984 جـ 1972 بـ 1978 آـ 1967

21- الملك الذي طرح في عهده مشروع الاتحاد الوطني الأردني هو :  
 دـ عبدالله الثاني جـ طلال بن عبدالله بـ عبدالله الأول آـ الحسين بن طلال

22- الملك الهاشمي الذي أنشأ في عهده المجلس الوطني الاستشاري الأردني هو :  
 دـ الشريف الحسين بن علي جـ عبدالله الثاني بـ عبدالله الأول آـ الحسين بن طلال

23- العام الذي تم فيه حل المجلس الوطني الاستشاري الأردني هو :  
 دـ 1984 جـ 1972 بـ 1978 آـ 1967

24- مدة المجلس الوطني الاستشاري المعين ببارادة ملكية وبتنصيب من رئيس الوزراء كانت :  
 دـ 4 أعوام جـ 3 أعوام بـ عام آـ عامين

25- المجلس المعين ببارادة ملكية وبتنصيب من رئيس الوزراء كانت مدة عامين هو :  
 دـ المحافظة جـ الوطنى الاستشاري بـ الأعيان آـ النواب

26- المجلس الذي دعا فيها جلالة الملك الحسين بن طلال الحكومة إلى وضع قانون مؤقت ينشأ بموجبه هو مجلس :  
 دـ المحافظة جـ الوطنى الاستشاري بـ الأعيان آـ النواب

- 27- المجلس الذي أكد عنه جلالة الملك الحسين أنه ليس بديلاً عن الحياة النيابية الانتخابية ولا المؤسسات الدستورية هو مجلس :  
 أ- النواب      ب- الأعيان      ج- الوطني الاستشاري      د- المحافظة

28- من أبرز أهداف تشكيل المجلس الوطني الاستشاري :  
 أ- إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية      ب- احترام قواعد العمل الديمقراطي  
 ج- ترسیخ قيم التسامح والموضوعية      د- ضمان حريات الأساسية للمواطنين جميعاً

29- من أبرز أهداف تشكيل المجلس الوطني الاستشاري :  
 أ- تحمل المسؤولية في صنع القرار      ب- احترام قواعد العمل الديمقراطي  
 ج- ترسیخ قيم التسامح والموضوعية      د- ضمان حريات الأساسية للمواطنين جميعاً

30- من أبرز أهداف تشكيل المجلس الوطني الاستشاري :  
 أ- سد الفراغ الدستوري      ب- احترام قواعد العمل الديمقراطي  
 ج- ترسیخ قيم التسامح والموضوعية      د- ضمان حريات الأساسية للمواطنين جميعاً

31- واحدة من الآتية ليست من أهداف تشكيل المجلس الوطني الاستشاري:  
 أ- سد الفراغ الدستوري      ب- تحمل المسؤولية في صنع القرار  
 ج- إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية      د- ضمان حريات الأساسية للمواطنين جميعاً

32- المجلس النيابي الذي دعى للجتماع بدورة استثنائية عام 1984م بعد إعلان حل المجلس الوطني الاستشاري:  
 أ- السابع      ب- الثامن      ج- التاسع      د- العاشر

33- العام الذي تم فيه دعوة المجلس النيابي التاسع للجتماع بدورة استثنائية بعد إعلان حل المجلس الوطني الاستشاري:  
 أ- 1987م      ب- 1978م      ج- 1984م      د- 1988م

34- المجلس النيابي الذي تم تشكيله بعد حل المجلس الوطني الاستشاري في عام 1984م بعد إجراء انتخابات تكميلية لملء المقاعد الشاغرة بوفاة ثانية نواب من أعضاء المجلس النيابي السابق:  
 أ- الثامن      ب- التاسع      ج- العاشر      د- الحادي عشر

35- المجلس النيابي الذي استمر يمارس أعماله ونشاطاته السياسية حتى عام 1988م :  
 أ- الثامن      ب- التاسع      ج- العاشر      د- الحادي عشر

36- العام الذي حل فيه المجلس النيابي العاشر وُدُعى لإجراء انتخابات جديدة هو:  
 أ- 1990      ب- 1978      ج- 1988      د- 1989

37- عودة الحياة "الديمقراطية" كان في عام :  
 أ- 1990      ب- 1978      ج- 1988      د- 1989

38- المجلس النيابي الذي شهد مشاركة حزبية واسعة من مختلف الشرائح والأطياف السياسية في الأردن هو:  
 أ- الثالث عشر      ب- الثاني عشر      ج- العاشر      د- الحادي عشر

- 39- المجلس النيابي الذي يُعد انتخابه بداية مرحلة جديدة في مسيرة الديمقراطية الأردنية هو المجلس :  
أ- الثالث عشر      ب- الثاني عشر      ج- العاشر      د- الحادي عشر

40- آخر المجالس النيابية المنتخبة في عهد الملك الحسين بن طلال :  
د- الحادي عشر      ب- الثاني عشر      ج- العاشر      أ- الثالث عشر

41- العام الذي أجريت فيه انتخابات المجلس النيابي الثالث عشر هو :  
د- 2001      ب- 1997م      ج- 2003      أ- 1999م

42- الملك الذي أجريت في عهده انتخابات المجلس النيابي الثالث عشر هو :  
د- عبدالله الثاني      ب- عبدالله الأول      ج- طلال بن عبدالله      أ- الحسين بن طلال

43- استمر المجلس النيابي الثالث عشر قائمًا حتى عام :  
د- 2001      ب- 1997م      ج- 2003      أ- 1999م

44- من التطورات التي شهدتها الحياة النيابية في عهد الملك عبدالله الثاني :  
أ- إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب.      ب- تشكيل المجلس الوطني الاستشاري  
ج- صدور قانون الأحزاب      ج- تشكيل مجلس المحافظة

45- وحدة من الآتية ليست من التطورات التي شهدتها الحياة النيابية في عهد الملك عبدالله الثاني :  
ب- ترسیخ سياسة الاصلاح وتطوير الحياة الحزبية      ج- تعزيز مفهوم المشاركة السياسية لأطياف المجتمع الأردني      د- صدور قانون الأحزاب

46- من العوامل والظروف التي أدت إلى تأجيل انتخاب مجلس النواب الرابع عشر إلى عام 2003م:  
أ- حرب الخليج الثانية      ب- تداعيات القضية الفلسطينية      ج- فك الارتباط مع فلسطين      د- الأزمة الاقتصادية

47- أجريت انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر في عهد الملك عبدالله الثاني في عام :  
أ- 2013م      ب- 2007م      ج- 2003م      د- 2001

48- أجريت انتخابات المجلس النيابي الخامس عشر في عهد الملك عبدالله الثاني في عام :  
أ- 2013م      ب- 2007م      ج- 2003م      د- 2001

49- أجريت انتخابات المجلس النيابي السابع عشر في عهد الملك عبدالله الثاني في عام :  
أ- 2013م      ب- 2007م      ج- 2003م      د- 2001

50- المجلس النيابي الذي انتخب وفقاً لقانون انتخاب معدل أقر في عام 2012م:  
د- الحادي عشر      ب- السابع عشر      ج- العاشر      أ- الثالث عشر

51- أصبح عدد أعضاء مجلس النواب الأردني بعد قانون المعدل عام 2016م:  
د- 135 نائباً      ب- 140 نائباً      ج- 130 نائباً      أ- 150 نائباً

- 52- العام الذي تأسست فيه الهيئة المستقلة للانتخاب هو :
- |         |         |         |
|---------|---------|---------|
| أ- 2011 | ب- 2012 | ج- 2013 |
|---------|---------|---------|
- 53- بلغ عدد مقاعد الكوتا النسائية كما جاء في قانون الانتخاب الذي صدر في عام 2016م:
- |              |              |              |              |
|--------------|--------------|--------------|--------------|
| أ- 15 مقعداً | ب- 14 مقعداً | ج- 16 مقعداً | د- 17 مقعداً |
|--------------|--------------|--------------|--------------|
- 54- من أبرز التحديات التي أثرت على الحياة النيابية في التجربة الديمقراطيّة الأردنية بين عامي (1946-1967) :
- |   |  |
|---|--|
| أ- تداعيات القضية الفلسطينية                            | ب- مخالفة بعض الأحزاب للشروط التي أقرها الدستور. |
| ج- توتر الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة إقليمياً ودولياً | د- الانفاضة الفلسطينيّة                          |
- 55- واحدة من الآتية ليست من أسباب دعوة جلالة الملك الحسين بن طلال الحكومة إلى وضع قانون موقف ينشأ بموجبه المجلس الوطني الاستشاري :
- |                             |  |
|-----------------------------|--|
| أ- لتعديل بعض مواد الدستور. | ب- بهدف تبادل الرأي والمثورة .           |
| ج- مناقشة السياسات العامة . | د- النظر في القوانين والتشريعات جميعها . |
- 56- من العوامل والظروف التي أدت إلى تأجيل انتخاب مجلس النواب الرابع عشر إلى عام 2003م:
- |                         |                               |                          |                       |
|-------------------------|-------------------------------|--------------------------|-----------------------|
| أ- الانفاضة الفلسطينيّة | ب- تداعيات القضية الفلسطينيّة | ج- فك الارتباط مع فلسطين | د- الأزمة الاقتصاديّة |
|-------------------------|-------------------------------|--------------------------|-----------------------|
- 57- من عوامل (أسباب) تعطل وظيفة السلطة التشريعية :
- |                         |                       |                          |                   |
|-------------------------|-----------------------|--------------------------|-------------------|
| أ- حرب حزيران عام 1967م | ب- حرب الخليج الثانية | ج- فك الارتباط مع فلسطين | د- حرب عام 1948 م |
|-------------------------|-----------------------|--------------------------|-------------------|
- 58- من عوامل (أسباب) تعطل وظيفة السلطة التشريعية :
- |                                 |                       |                          |                   |
|---------------------------------|-----------------------|--------------------------|-------------------|
| أ- احتلال إسرائيل للضفة الغربية | ب- حرب الخليج الثانية | ج- فك الارتباط مع فلسطين | د- حرب عام 1948 م |
|---------------------------------|-----------------------|--------------------------|-------------------|
- 59- من أسباب دعوة جلالة الملك الحسين بن طلال إلى إجراء انتخابات برلمانية عام 1989م :
- |                                 |                       |                          |                         |
|---------------------------------|-----------------------|--------------------------|-------------------------|
| أ- احتلال إسرائيل للضفة الغربية | ب- حرب الخليج الثانية | ج- فك الارتباط مع فلسطين | د- الانفاضة الفلسطينيّة |
|---------------------------------|-----------------------|--------------------------|-------------------------|
- 60- من أسباب دعوة جلالة الملك الحسين بن طلال إلى إجراء انتخابات برلمانية عام 1989م :
- |                                 |                       |                       |                         |
|---------------------------------|-----------------------|-----------------------|-------------------------|
| أ- احتلال إسرائيل للضفة الغربية | ب- حرب الخليج الثانية | ج- الأزمة الاقتصاديّة | د- الانفاضة الفلسطينيّة |
|---------------------------------|-----------------------|-----------------------|-------------------------|
- 61- بحسب قانون الانتخاب الجديد الذي صدر عام 2016 أصبح عدد أعضاء مجلس النواب الأردني :
- |   |   |
|---|---|
| أ- 150 عضواً من بينهم 15 مقعداً للكوتا النسائية | ب- 100 عضواً من بينهم 12 مقعداً للكوتا النسائية |
| ج- 120 عضواً من بينهم 12 مقعداً للكوتا النسائية | د- 130 عضواً من بينهم 15 مقعداً للكوتا النسائية |
- 62- المجلس النيابي الذي مددت فترةه لأكثر من مرة ولم تجر الانتخابات نيابية بعد انتهاء المدة القانونية له وبقي معلولاً حتى عام 1984م هو :
- |               |           |           |               |
|---------------|-----------|-----------|---------------|
| أ- الثالث عشر | ب- التاسع | ج- العاشر | د- الحادي عشر |
|---------------|-----------|-----------|---------------|
- 63- أن يمتلك كل ناخب فيها عدداً من الأصوات يساوي عدد المقاعد المخصصة لدائرةه الانتخابية نظام انتخابي يسمى :
- |                             |                            |         |                            |
|-----------------------------|----------------------------|---------|----------------------------|
| أ- القائمة النسبية المفتوحة | ب- القائمة النسبية المغلقة | ج- كوتا | د- نظام الانتخاب بالأغلبية |
|-----------------------------|----------------------------|---------|----------------------------|

## **الوحدة الخامسة : الدرس الثالث / الحياة الحزبية في الأردن**

- 1- الحزب الذي شكل أول حكومة أردنية في عهد الامارة أو ( عام 1921م ) هو :
- أ- حزب الشعب      ب- حزب الأمة      ج- حزب اللجنة التنفيذية      د- حزب الاستقلال
- 2- من مطالب الأحزاب السياسية القومية في الأردن قبل الاستقلال:
- أ- الدعوه إلى قيام الوحدة العربية      ب- الانهاء الاندماج البريطاني      ج- المطالبة بالاستقلال      د- التفاعل مع القضايا الوطنية والقومية
- 3- من المطالب الأحزاب الوطنية في الأردن قبل الاستقلال :
- أ- الدعوة إلى قيام الوحدة العربية      ب- انهاء الاندماج البريطاني      ج- رفض وعد بلفور      د- انهاء المعاهدة البريطانية
- 4- من العوامل التي أدت إلى نشاط الحياة الحزبية بين عامي (1946 - 1957م) :
- أ- ازداد النشاط الحزبي الإيديولوجي      ب- تأسيس المجلس الوطني الاستشاري      ج- صدور قانون الأحزاب      د- صدور الميثاق الوطني
- 5- واحدة من الآتية ليست من العوامل التي أدت إلى نشاط الحياة الحزبية بين عامي (1946 - 1957م) :
- أ- ازداد النشاط الحزبي الإيديولوجي      ب- دستور عام 1952م      ج- وحدة الضفتين عام 1950م      د- صدور الميثاق الوطني
- 6- الفترة التي تم فيها ايقاف العمل الحزبي وإعلان الأحكام العرفية هي :
- أ- 1957 - 1989م      ب- 1956 - 1988م      ج- 1955 - 1987م      د- 1957 - 1990م
- 7- واحدة من الآتية ليست من أسباب ايقاف العمل الحزبي وإعلان الأحكام العرفية بين عامي (1957 - 1989م) :
- أ- مخالفة بعض الأحزاب للشروط التي أقرها الدستور      ب- توثر الأوضاع السياسية والاقتصادية إقليمياً ودولياً.      ج- احتلال إسرائيل للضفة الغربية      د- لحفظ على أمن وسلامة الوطن.
- 8- مجموعة من القوانين تلأجأ إليها الدولة في حالة الأزمات ، وتعلن فيها حالة الطوارئ حتى تزول الظروف الطارئة  
تعرف بـ:
- أ- الأحكام الغرفية      ب- القوانين الإدارية      ج- القوانين المدنية      د- قوانين الطوارئ
- 9- السلطة التي تمنح صلاحيات واسعة في البلاد في حالة الأزمات وإعلان حالة الطوارئ هي السلطة :
- أ- التنفيذية      ب- التشريعية      ج- القضائية      د- السياسية
- 10- عودة النشاط الحزبي في الأردن عام :
- أ- 1990      ب- 1991      ج- 1988      د- 1989
- 11- الانتخابات النيابية التي سمح لأعضاء الأحزاب السياسية بالترشح للانتخابات هي انتخابات عام:
- أ- 1990      ب- 1978      ج- 1988      د- 1989

- 12- واحدة من الآتية ليست من مظاهر مرحلة العودة للحياة الحزبية منذ عام 1989 :**
- أ- صدور الميثاق الوطني عام 1991م.
  - ب- صدور قانون الأحزاب عام 1992م.
  - ج- ازداد النشاط الحزبي الإيديولوجي
  - د - تعديل قانون الأحزاب عام 2007م
- 13- واحدة من الآتية ليست من مظاهر مرحلة العودة للحياة الحزبية منذ عام 1989 :**
- أ- صدور الميثاق الوطني عام 1991م.
  - ب- صدور قانون الأحزاب عام 1992م.
  - ج- ازداد النشاط الحزبي الإيديولوجي
  - د - إطلاق الحريات العامة
- 14- العام الذي صدر فيه الميثاق الوطني في الاردن هو:**
- |         |         |         |         |
|---------|---------|---------|---------|
| د- 1989 | ج- 1988 | ب- 1991 | أ- 1990 |
|---------|---------|---------|---------|
- 15- من المبادئ التي سعى الميثاق الوطني من خلالها إلى تعزيز النهج الديمقراطي:**
- أ- مناقشة السياسات العامة .
  - ب- النظر في القوانين والتشريعات جميعها
  - ج- إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية
  - د- احترام قواعد العمل الديمقراطي في السلوك العام للتنظيمات والأحزاب السياسية.
- 16- من المبادئ التي سعى الميثاق الوطني من خلالها إلى تعزيز النهج الديمقراطي:**
- أ- مناقشة السياسات العامة .
  - ب- النظر في القوانين والتشريعات جميعها
  - ج- إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية
  - د- السماح للأحزاب باستتناف عملها والمشاركة بالانتخابات
- 17- من المبادئ التي سعى الميثاق الوطني من خلالها إلى تعزيز النهج الديمقراطي:**
- أ- مناقشة السياسات العامة .
  - ب- النظر في القوانين والتشريعات جميعها
  - ج- إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية
  - د- ترسیخ قيم التسامح والموضوعية واحترام معتقدات الآخرين
- 18- من المبادئ التي سعى الميثاق الوطني من خلالها إلى تعزيز النهج الديمقراطي:**
- أ- مناقشة السياسات العامة .
  - ب- النظر في القوانين والتشريعات جميعها
  - ج- سد الفراغ الدستوري
  - د- ضمان الحريات الأساسية للمواطنين جميعا
- 19- من المبادئ التي سعى الميثاق الوطني من خلالها إلى تعزيز النهج الديمقراطي:**
- أ- مناقشة السياسات العامة .
  - ب- النظر في القوانين والتشريعات جميعها
  - ج- إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية
  - د- الحفاظ على الصفة المدنية والديمقراطية للدولة
- 20- واحدة من الآتية ليست من المبادئ التي سعى الميثاق الوطني من خلالها إلى تعزيز النهج الديمقراطي:**
- أ- الحفاظ على الصفة المدنية والديمقراطية للدولة
  - ب- ضمان الحريات الأساسية للمواطنين جميعا
  - ج- ترسیخ قيم التسامح والموضوعية واحترام معتقدات الآخرين
  - د- النظر في القوانين والتشريعات جميعها
- 21- واحدة من الآتية ليست من المبادئ التي سعى الميثاق الوطني من خلالها إلى تعزيز النهج الديمقراطي:**
- أ- الحفاظ على الصفة المدنية والديمقراطية للدولة
  - ب- ضمان الحريات الأساسية للمواطنين جميعا
  - ج- السماح للأحزاب باستتناف عملها والمشاركة بالانتخابات
  - د- النظر في القوانين والتشريعات جميعها
- 22- العام الذي صدر فيه قانون الأحزاب في الاردن :**
- |         |         |         |         |
|---------|---------|---------|---------|
| د- 1992 | ج- 1988 | ب- 1991 | أ- 1990 |
|---------|---------|---------|---------|

- 23- واحدة من الآتية ليست من المبادئ التي سعى الميثاق الوطني من خلالها إلى تعزيز النهج الديمقراطي:
- أ- الحفاظ على الصفة المدنية والديمقراطية للدولة
  - ب- ضمان الحريات الأساسية للمواطنين جميعاً
  - ج- احترام قواعد العمل الديمقراطي في السلوك العام للتنظيمات والأحزاب السياسية.
  - د- النظر في القوانين والتشريعات جميعها
- 24- إطار يتضمن المبادئ العامة الناظمة للعمل السياسي التي تتفق عليها القوى السياسية وفئات المجتمع الأردني المختلفة يعرف بـ
- أ- الحزب
  - ب- الميثاق الوطني
  - ج- القوانين الإدارية
  - د- القوانين المدنية
- 25- تنظيم سياسي يتتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية يعرف بـ
- أ- الحزب
  - ب- الميثاق الوطني
  - ج- القوانين الإدارية
  - د- القوانين المدنية
- 26- بلغ عدد المؤسسين حسب قانون الأحزاب لعام 2007 م :
- أ- 150 عضو
  - ب- 300 عضو
  - ج- 500 عضو
  - د- 450 عضو
- 27- عدل قانون الأحزاب عام 2015 م ليصبح عدد المؤسسين للحزب :
- أ- 150 عضو
  - ب- 300 عضو
  - ج- 500 عضو
  - د- 450 عضو
- 28- من مظاهر إطلاق الحريات العامة في الأردن :
- أ- إلغاء الأحكام العرفية المقيدة للحربيات
  - ب- صدور قانون الأحزاب عام 1992 م.
  - ج- ازداد النشاط الحزبي الإيديولوجي
  - د - تعديل قانون الأحزاب عام 2007 م
- 29- من مظاهر إطلاق الحريات العامة في الأردن :
- أ- السماح بإصدار العديد من الصحف والمجلات
  - ب- صدور قانون الأحزاب عام 1992 م.
  - ج- ازداد النشاط الحزبي الإيديولوجي
- 30- بدأت الأحزاب في الأردن بصيغة :
- أ- قومية
  - ب- وطنية
  - ج- أيديولوجية
  - د- إسلامية
- 31- سميت مرحلة العودة للحياة الحزبية منذ عام 1989 م، بمرحلة التحول:
- أ- الديمقراطي
  - ب- النبائي
  - ج- الحزبي
  - د- الإيديولوجي
- 32- من أسباب عودة النشاط الحزبي في الأردن عام 1989 م
- أ- صدور قانون الأحزاب عام 1992 م.
  - ب- إطلاق الحريات العامة.
  - ج- تعديل قانون الأحزاب عام 2007 م
  - د- انطلاق الحياة النبائية من جديد.
- 33- من أسباب عودة النشاط الحزبي في الأردن عام 1989 م
- أ- صدور قانون الأحزاب عام 1992 م.
  - ب- إطلاق الحريات العامة.
  - ج- إجراء الانتخابات النبائية عام 1989 م.
  - د- تعديل قانون الأحزاب عام 2007 م
- 34- كل مما يأتي من الاتجاهات السياسية الحزبية في الأردن ما عدا :
- أ- القومية
  - ب- الوطنية
  - ج- الإيديولوجية
  - د- البيئية



إجابات الوحدة الخامسة / الدرس الأول : السلطات الدستورية في الأردن								
الرقم	الاجابة	الرقم	الاجابة	الرقم	الاجابة	الرقم	الاجابة	الرقم
1	ج	14	أ	27	أ	1	د	53
2	أ	15	أ	28	أ	2	ج	54
3	أ	16	أ	29	أ	3	ج	55
4	أ	17	أ	30	أ	5	ب	56
5	أ	18	د	31	د	6	ج	57
6	أ	19	أ	32	د	7	ج	45
7	أ	20	أ	33	د	8	د	46
8	أ	21	د	34	د	9	د	47
9	أ	22	أ	35	د	10	ب	48
10	د	23	د	36	ج	11	ج	49
11	د	24	د	37	ج	12	ب	50
12	أ	25	أ	38	أ	13	أ	51
13	أ	26	أ	39	أ		د	52

60

إجابات الوحدة الخامسة / الدرس الثاني : الحياة النباتية في الأردن								
الرقم	الاجابة	الرقم	الاجابة	الرقم	الاجابة	الرقم	الاجابة	الرقم
1	ب	14	أ	27	أ	2	د	53
2	د	15	أ	28	أ	3	أ	54
3	أ	16	ج	29	أ	4	أ	55
4	أ	17	أ	30	أ	5	أ	56
5	ب	18	ب	31	ب	6	د	57
6	د	19	ج	32	ج	7	أ	58
7	أ	20	أ	33	ب	8	أ	59
8	أ	21	أ	34	أ	9	ج	60
9	ج	22	أ	35	أ	10	أ	61
10	أ	23	د	36	د	11	أ	62
11	أ	24	أ	37	أ	12	ج	63
12	ج	25	د	38	ج	13	ج	50
13	ج	26	د	39	ج		ج	52

إجابات الوحدة الخامسة/ الدرس الثالث: الحياة الحزبية في الأردن								
الرقم	الاجابة	الرقم	الاجابة	الرقم	الاجابة	الرقم	الاجابة	الرقم
1	د	8	أ	15	أ	2	أ	29
2	أ	9	أ	16	د	3	ب	30
3	ب	10	د	17	د	4	أ	31
4	أ	11	د	18	د	5	د	32
5	د	12	ج	19	ج	6	أ	33
6	أ	13	ج	20	ج	7	د	34
7	د	14	ب	21	ب			35